القرائن اللفظية واسم الإشارة في نهج البلاغة

الباحث. محمد مناضل عباس

The Verbal Evidence and the Demonstrative in Nahj Al-Balaga (The Way to Rhetoric)

Researcher. Mohammad Munadhil Abbas

Abstract

The verbal evidence is one of the elements of speech which refers to the grammatical function and by which the connotative and grammatical meaning of the demonstrative in Nahj Al-Balaga is explained, not to mention the constructive and functional meanings. The aim of the study is to identify the verbal evidence and its function with the demonstratives concerning clarifying the meaning.

المقدمة:

القرائن اللفظية: هي إحدى عناصر الكلام التي يستدل بها على الوظائف النحوية، وبها يتم توضيح المعنى النحوي والدلالي لاسم الإشارة في نهج البلاغة، فضلًا عن توضيح المعنى التركيبي والوظيفي لاسم الإشارة في الجمل التي يرد فيها. وكانت الغاية من الوقوف على هذا الموضوع الموسوم بـ(القرائن اللفظية واسم الإشارة في نهج البلاغة) هي بيان شأن القرائن اللفظية ووظيفتها مع أسماء الإشارة من حيث توضيح المعنى النحوي والدلالي. ولم يفرد له بحث خاص به – على حسب علم الباحث – ؛ إذ لم أعثر إلّا على قرينة الربط مع أسماء الإشارة في أسطر متعددة. وختم البحث بخلاصة توضح أهم ما جاء فيه. وتحدثت في هذا البحث عن القرائن اللفظية كلها باستثناء قرنة التضام، وقرينة الأداة؛ لعدم وجود علاقة بينهما وبين اسم الإشارة. ومن الله التوفيق.

1/ قرينة الإعراب:

على الرغم من بناء أسماء الإشارة، وتعذّر ظهور العلامة الإعرابية معها إلّا مع صيغ المثنى – مذكرًا كان أم مؤنثًا– وعلامته الإعرابية فرعية، غير أن قرينة الإعراب معها تدل على المعنى النحوي، ومن وجهتين هما العلامة الإعرابية، والمعاقبة [1].

أ/ العلامة الإعرابية:

وهي تختص بالأسماء المعربة، وليس لأسماء الإشارة نصيب فيها إلّا مع المثنى، نحو قوله(ع):((أَقِيمُوا هذَيْنِ الْعَمُودَيْنِ، وَأَوْقِدُوا هذَيْنِ الْمِصْبَاحَيْنِ))[2]، فيُلاحظ أنّ الياء والنون في (هذين) دلت على الحالة الإعرابية لاسم الإشارة، وهي النصب، لكن السؤال هنا هو: أيُّ موقع من مواقع النصب يحتله اسم الإشارة ؟ وهذا يعتمد على ما قبله وما بعده من الألفاظ، ففي الشاهد الأول حينما عُلِم أنّ ما قبله فعلٌ متعدٍ والفاعل ضمير متصل عُلِم أن اسم الإشارة هو المفعول به، أمّا قوله(ع): ((وَلَيْسَ أَحَدُ هذَيْنِ أَهْلًا أَنْ تُؤْثِرَهُ عَلَى نَفْسِكَ)) [3]، فلا يُعقَل أن يكون اسم الإشارة – فيه– مفعولًا به، بل حالته هنا الجر، فحينما يُنعم النظر بما قبله يُعلَم أنّ (ليس) فعل ماضٍ جامدٌ ناقصٌ يحتاج إلى مبتدأٍ وخبر وأنّ ما بعده اسم مرفوع، وهو مخصوص محتاج إلى ما بعده[4]، عُلِم أنّ (هذين) مضاف إليه مجرور.

ومن شواهد الرفع[5] قوله تعالى ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ الآية/32 من سورة القصص، فيُلاحظ أنّ الألف في

(1) ينظر : الخلاصة النحوية : 34 .
(2) نهج البلاغة : 354.
(3) المصدر نفسه : 804.
(4) ينظر : مسائل خلافية في النحو : 118.
(5) لم ترد صيغة المثنى في نهج البلاغة إلّا منصوبة ، وذكرت شاهد الرفع من القرآن الكريم لإيضاح قرينة الإعراب في حالة الرفع.

(ذانك) يدل على أن الحالة الإعرابية له هي الرفع، ولأنّ اسم الإشارة وقع في بداية القول، أو أنّ الجملة مستأنفة فيكون مبتدأً وما بعده خبر[1].

ب/ المعاقبة:

وهي إمكانية إحلال عنصر لغوي محل عنصر لغوي آخر – مفردًا كان أم جملةً– وأخذ حكمه، وتكون المعاقبة في تقدير الحركة أو المحل الإعرابي[2]، ويبدو لي أن الأخير هو من سمات أسماء الإشارة، إذ يُتمكن من معرفة المعنى النحوي لأسماء الإشارة – وباقي المبنيات– بوساطة المعاقبة، هذا إذا ما كان في الجملة مبني واحد فقط لا تالي له أي: عدم اجتماع مبنيين متتاليين في الجملة، نحو قوله (ع): ((وَاعْلَمُوا أَنَّ هذَا الْقُرْآنَ هُوَ النَّاصِحُ الَّذِي لاَ يَغُشُّ، وَالْهَادِي الَّذِي لاَ يُضِلُّ)) [3]، فيُمكن الاستدلال على الموقع الإعرابي لـ(هذا) من طريق إحلال لفظة (القرآن) محلَّه فتصبح الجملة (واعلموا أنّ القرآنَ هو الناصح) وبهذا يُستدل على الموقع الإعرابي لاسم الإشارة ومنه يتّضح البناء النحوي، وينبغي–هنا– مراعاة المعنى، وأن لا تكون المعاقبة سببًا في إخلاله أو تَحَوُّلِهِ إلى معنًى آخر، نحو قوله (ع): ((فذَاك الأَحْمَقُ بِعَيْنِهِ)) [4]، إذ لا يُمكن أن يحل لفظ (الأحمق) محل اسم الإشارة، ولو حدث ذاك لأصبحت الجملة (الأحمق بعينه) وهي مضطربة التركيب وخالية من المعنى. ويتبيّن الموقع الإعرابي لهذا الشاهد من طريق وضع عنصر لغوي في محل اسم الإشارة، ولْيكن اسم علم معرب الحركة الظاهرة، نحو: زيدٌ الأحمق بعينه فيُلاحظ أن حالته الإعرابية هي الرفع ووقع في بداية القول أو أنّه كلام مستأنف، فيَعلَم أن موقعه الإعرابي هو الابتداء.

يُستنتج ممّا تقدّم أنه يُمكن معرفة الموقع الإعرابي لأسماء الإشارة من طريق المعاقبة، وذاك في حالتين:

1/ أن يحل الاسم البارز بعد اسم الإشارة محل اسم الإشارة، لكن شريطة أن يتضمّن (أل العهدية).

2/ أن يحل اسم علم معرب بالحركات الظاهرة أو غيره من المعارف محل اسم الإشارة.

أمّا إذا وُجد في الجملة اسمان مبنيان متتاليان فيتم الاعتماد على رتبة كلٍّ منهما، وهذا ما ذكره ابن يعيش، إذ يقول: ((فإن قيل: فأنت تقول "ضرب هذا هذا"، و "أكرم عيسى موسى" وتقتصر في البان على المرتبة. قيل: هذا شيءٌ قادت إليه الضرورة هنا، لتعذّر ظهور الإعراب)) [5]، فحينئذٍ تعجز المعاقبة عن بيان المعنى النحوي في مثل هذا، ويعوّل على قرينة الرتبة في بيان الفاعلية والمفعولية. على حين أنّه يمكن بيان الفاعل من المفعول في مثل ما تقدّم حينما تكون هناك دلالة على المعنى أو قرينة حالية[6].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ العلامة الإعرابية هي إحدى القرائن التي تساعد في بيان المعنى النحوي وتوضيحه، إذ إنّ ((العلامة الإعرابية بمفردها لا تُعين على تحديد المعنى))[7]، فلا بدّ من وجود أكثر من قرينة في النص الواحد أو الجملة الواحدة للدلالة على المعنى الذي يبتغيه المتكلم.

2/ قرينة الرتبة:

هي قرينة نحوية تُلاحظ موقع الكلمة في التركيب الكلامي للدلالة على وظيفتها النحوية[8]. كما أنّها وسيلة أسلوبية، ووسيلة إبداع، وتقليب عبارة، واستجلاب معنًى أدبي[9]. وقد لقيت اهتمام النحويين – قدماء ومحدثين–، إذ جعلوا لموقع الكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض[10]. وسيبويه لم يُصرح بلفظ الرتبة واكتفى بالإشارة إلى مضمونها، ووضّح

(1) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : 415/6.
(2) ينظر : الخلاصة النحوية : 34 ، والبيان في روائع القرآن : 151-152.
(3) نهج البلاغة : 421.
(4) المصدر نفسه : 789.
(5) شرح المفصل : 169/1 ، وينظر : القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش : 17-18.
(6) ينظر : الخصائص : 69، والنحو والدلالة : 182.
(7) اللغة العربية معناها ومبناها : 207 ، وينظر : أقسام الكلام العربي : 184.
(8) ينظر : البيان في روائع القرآن : 91، وأقسام الكلام العربي : 186، والقرينة في اللغة العربية : 98.
(9) ينظر : البيان في روائع القرآن : 91 ، ورتبة التقديم في القرآن الكريم : 307.
(10) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 36 ، والقرينة في اللغة العربية : 102.

دلالتها، وبيّن أنّ علة التقديم لا تكون إلّا للعناية والاهتمام. إذ يقول: ((كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم.))[1]، وهذا يعني أنّ تقديم ما حقّه التأخير أو تأخير ما رتبته التقديم ليس أمرًا اعتباطيًا وإنّما له أغراض ومعانٍ التزم بها التركيب ثم أصبحت قواعد مقررة لا يحس بها إلا إذا خولفت[2]. على حين أنّ ابن السراج صرح بها فذكر أنّ ((مرتبة العامل قبل المعمول فيه, ملفوظًا به أو مقدرًا))[3]، وتابعه من جاء بعده من النحويين[4]. فمرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ورتبة المبتدأ قبل رتبة الخبر، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، وهكذا. وهي بذاك تُعين على بيان المعنى.

وتُعدّ الرتبة عوضًا من الإعراب في حال انعدامه مع المبنيات والألفاظ التي تُقدّر عليها الحركة[5]. ويبدو لي أنّ أول من فصّل القول في الرتب هو ابن جني، إذ تحدّث عنها في (باب القول على الإعراب)[6]، وجعل لها بابًا سماه (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) [7]، وذكر د. تمّام حسان أن الرتبة تتجاذب مع المبنيات أكثر ممّا تتجاذب مع المعربات، ولكننا نقول إنّ من المعربات ما هو خفيّ القرينة فيعمد إلى الرتبة لبيان المعنى المقصود كالمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم. لكن تُعدّ الرتبة – مع المبنيات– القرينة الأولى الدالة على المعنى بسبب عدم إمكانية ظهور العلامة الإعرابية فتكون عوضًا عنها[8].

وقد تُهدر الرتبة إذا كانت هناك دلالة أخرى على المعنى، وحينئذٍ يقع التصرف في التقديم والتأخير، وقد ذكر هذا ابن جني بقوله: ((فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت وكذلك ضربت هذا هذه وكلم هذه هذا 000 وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانًا لما تعني)) [9]، فمن الممكن أن يدخل الرجل أو (هذا) المشار بها إليه في علاقة الفاعلية أو المفعولية مع الفعل (كلّم)، أمّا الفرس أو (هذا) المشار بها إليه فلا يدخل في علاقة فاعلية أو مفعولية مع الفعل (كلّم) إلّا على سبيل المجاز لا الحقيقة، ولذلك قال ابن جني (لم يجبه) فتدخل القرينة الحالية هنا لكشف العناصر النحوية[10].

وقد يُحتاج إلى قرينة الرتبة مع وجود الإعراب، كما هي الحال مع الجملة الاسمية – المبتدأ والخبر– إذا ما كان المسند والمسند إليه معرفتين فتكون الرتبة هي الفيصل في معرفة المبتدأ والخبر[11]. وصرح السهيلي في باب الابتداء أو الرفع بأنّ ((الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرًا عنه، لأنّ كل مخبر عنه مقدم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له)) [12]، ويبدو لي أنه قصد الرتبة المعنوية لا اللفظية؛ لأنّ الرتبة اللفظية ترد مقدّمة حينًا، ومؤخرة حينًا آخر إذا أُمِن اللبس. وذكر النحويون أنّ الرتب نوعان[13]:

1/ رتبة محفوظة: ومقصدها أنّ يقع أحد العنصرين في حيز الآخر بحسب اللفظ في كلِّ الأحوال وباختلالها يختلّ التركيب إلّا عند أمن اللبس.

([1]) كتاب سيبويه : 34/1.
([2]) ينظر : نحو المعاني : 26 ، وجوانب تركيبية في تفسير مجمع البيان : 467.
([3]) الأصول في النحو : 93/1.
([4]) ينظر : علل النحو : 361/1 ، والخصائص : 242، ، ودلائل الإعجاز : 106-107والإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة9): 63،ومسائل خلافية في النحو: 94،ومغني اللبيب: 799/1،وشرح الأشموني:1 /190.
([5]) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 208، والمعنى وظلال المعنى : 330.
([6]) ينظر : الخصائص : 68.
([7]) ينظر : المصدر نفسه : 239-243.
([8]) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 208.
([9]) الخصائص : 69.
([10]) ينظر : النحو والدلالة : 182.
([11]) ينظر : المعنى وظلال المعنى : 330.
([12]) نتائج الفكر في النحو : 312.
([13]) ينظر : الأصول في النحو : 222/2-232، وعلل النحو :271/1، والخصائص : 558-559، ودلائل الإعجاز: 106-107، والخلاصة النحوية : 83، ودلالة السياق :52 ، ورتبة التقديم في القرآن الكريم : 307-308.

2/ رتبة غير محفوظة: وتعني إمكانية تغيير موقع اللفظ اعتمادًا على الأصل، ويكون هذا التغيير بحسب الدواعي الأسلوبية، وهي مع ذلك لا تخلُّ بالتركيب الكلامي.

وصرح د. تمّام حسان بأنّ الرتبة محفوظة بين اسم الإشارة وبيانه[1]، ويبدو لي أنّ الرتبة مع أسماء الإشارة والمشار إليه ليست محفوظة – كما الحال في الموصول وصلته– فقد يرد المشار إليه بعد اسم الإشارة، وقد يرد قبله بكلمة أو جملة أو فِقْرة – وهو في هذه الحال يكون بمثابة رابط في التركيب الكلامي–، ومنه قوله (ع) موصيًا ابنه الحسن (ع): ((إِنَّ الَّذِي فِي يَدِكَ مِنَ الدُّنْيَا قَدْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ قَبْلَكَ، وَهُوَ صَائِرٌ إِلَى أَهْلٍ بَعْدَكَ، وَإِنَّمَا أَنْتَ جَامِعٌ لِأَحَدِ رَجُلَيْنِ: رَجُل عَمِلَ فِيمَا جَمَعْتَهُ بِطَاعَةِ اللهِ فَسَعِدَ بِمَا شَقِيتَ بِهِ، أَوْ رَجُل عَمِلَ فِيهِ بِمَعْصِيَةِ اللهِ فَشَقِيَ بِمَا جَمَعْتَ لَهُ، وَلَيْسَ أَحَدُ هذَيْنِ أَهْلًا أَنْ تُؤْثِرَهُ عَلَى نَفْسِكَ ولا تَحْمِلَ لَهُ عَلَى ظَهْرِكَ، فارْجُ لِمَنْ مَضَى رَحْمَةَ اللهِ، لِمَنْ بَقِيَ رِزْقَ الله))[2]، فيلاحظ أنّه أشار بـ(هذين) إلى لفظ (الرجلين)، وجاء باسم الإشارة بعد أن وصفهما، ولو كانت الرتبة محفوظة لوجب أن يُقال (وليس أحد هذين الرجلين)، إلّا أنّه – الإمام علي (ع)– اكتفى باسم الإشارة للعلم بالمشار إليه. ولكن في قوله (ع) في فضل القرآن: ((وَاعْلَمُوا أَنَّ هذَا الْقُرْآنَ هُوَ النَّاصِحُ الَّذِي لاَ يَغُشُّ، وَالْهَادِي الَّذِي لاَ يُضِلُّ، وَالْمُحَدِّثُ الَّذِي لاَ يَكْذِبُ، وَمَا جَالَسَ هذَا الْقُرْآنَ أَحَدٌ إِلاَّ قَامَ عَنْهُ بِزِيَادَة أَوْ نُقْصَان :زِيَادَة فِي هُدًى، أَوْ نُقْصَان مِنْ عَمًى)) [3]، لو أُنعِمَ النظر فيه لوُجِدَ أنّ المشار إليه – القرآن– ذُكر مرة أخرى على الرغم من ذكره الأوّل وعلم المخاطب به، والحال هنا ليس مثلما لوحظ في الشاهد الأول، وهذا يدل على أن الرتبة مع اسم الإشارة والمشار إليه غير محفوظة. ولو قيل: زيدٌ هذا، فالمشار إليه متقدم هنا أيضًا وكذلك لو قيل: أحسنت إلى المسيء هذا. فالمشار إليه تقدم ولم تكن رتبته محفوظة لأنّ المتكلم يستطيع أن يقول هذا زيدٌ، وأحسنت إلى هذا المسيء.

3/ قرينة المطابقة:

ويُراد بها التوافق بين كلمتين في الجملة من حيث العلامة الإعرابية، والشخص (التكلم أو الخطاب أو الغيبة)، والعدد (الإفراد أو التثنية أو الجمع)، والنوع (التذكير أو التأنيث)، والتعيين (التعريف أو التنكير)، ويكون التوافق بعنصر منها أو أكثر[4]. أو هي نظام يعبّر عنه من طريق ما يتصل بالكلمات من لواصق تربط بين أجزاء السياق فتدل على المعنى وتعين على فهمه[5]. لقد تنبّه القدماء إلى هذه القرينة، وأشاروا إليها، بيد أنّهم لم يضعوا لها تعريفًا محددًا[6]، إذ يقول سيبويه: ((واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو))[7]، وقد عبّر عن معنى المطابقة بقوله: ((فقد يوافق الشيء الشيءَ ثم يخالفه، لأنه ليس مثله)) [8]. وأشار ابن السراج إلى قرينة المطابقة في أثناء حديثه عن توابع الأسماء في إعرابها[9]. ويبدو لي أنّه أول من استعمل مصطلح المطابقة صراحة في حديثه عن المبهم وصفته، إذ يقول: ((المبهم اسم وصفته اسم فهما اسمان يبين أحدهما الآخر، فقاما مقام اسم واحد ولا يجوز أن يفرقا، لا يثني أحدهما ويفرد الآخر، بل يجب أن يكون مناسبًا له في توحيده وتثنيته وجمعه ليكون مطابقًا له، لا يفصل أحدهما عن الآخر))[10]، وقد استُعمِل – مصطلح المطابقة – ابن الوراق[11]، وابن جني[12]، والزمخشري[13]، والعكبري[14]، وابن الحاجب[15]،

([1]) ينظر : القرائن النحوية واطراح العامل : 32.
([2]) نهج البلاغة : 804.
([3]) المصدر نفسه :421.
([4]) ينظر : المعنى وظلال المعنى: 336، والقرينة في للغة العربية:80، وقرينة المطابقة في النحو العربي: 16.
([5]) ينظر : القرائن النحوية واطراح العامل : 36.
([6]) ينظر : قرينة المطابقة في النحو العربي : 15.
([7]) كتاب سيبويه : 127/2.
([8]) المصدر نفسه : 128/2.
([9]) ينظر : الأصول في النحو : 19/2 ، وقرينة المطابقة في النحو العربي : 16.
([10]) الأصول في النحو : 33/2.
([11]) ينظر : علل النحو : 395 ، 556.
([12]) ينظر : الخصائص : 760.
([13]) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : 158.
([14]) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 242/2.
([15]) ينظر : كافية ابن الحاجب : 33 ، 50.

والشلوبين[1]، وغيرهم من النحويين التابعين لهم. وعلى الرغم من أنّ المطابقة تعد من القرائن الصرفية ومسرحها الصيغ الصرفية والضمائر[2]، إلّا أنّ لأسماء الإشارة حظًا فيها، فمن المتعارف عليه أنّ أسماء الإشارة تحتاج إلى مشار إليه حتى تكتمل عناصر الإشارة ويتحقق الهدف من الإشارة، وينبغي أن يكون هناك تطابق بين اسم الإشارة والمشار إليه كي يتبيّن المعنى وتقوى الصلة بينهما وتتوثق بين أجزاء التركيبية للجملة.

وذكر د. تمّام حسان أن للمطابقة خمسة محاور[3] – ذُكِرت آنفًا–إلّا أنّ قسمًا من المحدثين نفى أن تكون العلامة الإعرابية إحدى عناصر المطابقة، ورأوا أنّه ليس شرطًا أن تتطابق العلامة الإعرابية إلّا في باب التبعية[4]. ولكننا نجد المطابقة في عنصر الإسناد مثلًا كالمبتدأ والخبر في قولنا: زيدٌ حاضرٌ. ويرى الباحث أنّ مطابقة الإعراب مع أسماء الإشارة والمشار إليه لا تكون إلّا مع الدالة على المثنى؛ لأنّها معربة وباقي الأسماء مبنية، لذا فمن الأفضل ألّا تُقحم في قرينة المطابقة، ويكفي أنّها – قرينة الإعراب– قرينة مستقلة بذاتها.

أمّا قرينة الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) فأحسب أنّ تطابقها مع أسماء الإشارة ليس دائمًا، على الرغم من أنّ د. تمّام حسان عد مطابقة الخطاب ممّا يختص بأسماء الإشارة وحال المخاطب فيما إذا كان مفردًا أو مثنًى أو جمعًا[5]. والأظهر عندي أن أسماء الإشارة تتطابق مع المشار إليه دائمًا، وكثيرًا ما تختلف مع المشار له (المخاطب)؛ إذ بإمكان المتكلم أن يخاطب شخصًا واحدًا ويُشير إلى أكثر من واحد، أو يخاطب أكثر من واحد ويُشير إلى شخص واحد. فقوله (ع): ((فَاعْتَبِرُوا عِبَادَ اللهِ، وَاذْكُرُوا تِيكَ الَّتِي آبَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ بِهَا مُرْتَهَنُونَ، وَعَلَيْهَا مُحَاسَبُونَ)) [6]، فالمخاطب جمع من الناس، و(تيك) يُستعمل للمفرد والجمع، والمشار إليه (القبور) وهي جمع كذلك، فحصلت هنا مطابقة الخطاب. ومثله قوله (ع): ((أُولئِكُمْ سَلَفُ غَايَتِكُمْ)) [7]. أمّا قوله (ع) في كتاب أرسل به إلى مالك الأشتر: ((فَاتَّخِذْ أُولئِكَ خَاصَّةً لِخَلَوَاتِكَ وَحَفَلاَتِكَ، ثُمَّ لْيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ))[8] فالمخاطب شخص واحد، و(أولئك) إشارة للجمع، والمشار إليه جمع أيضًا، ومثله كتابه (ع) إلى طلحة والزبير: ((وَلَعَمْرِي مَا كُنْتُما بِأَحَقِّ الْمُهَاجِرِينَ بِالتَّقِيَّةِ وَالْكِتْمانِ، وَإِنَّ دَفْعَكُمَا هذَا الأَمْرَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَدْخُلاَ فِيهِ، كَانَ أَوْسَعَ عَلَيْكُمَا مِنْ خُرُوجِكُمَا مِنْهُ، بَعْدَ إِقْرَارِكُمَا بِهِ.)) [9] فيلاحظ أنّ اسم الإشارة دال على المفرد والمشار إليه (الأمر) مفرد، أمّا المشار له (المخاطب) فهو مثنى. ومنه قوله (ع): ((يَا قَوْمِ، هذَا إِبَّانُ وُرُودِ كُلِّ مَوْعُود)) [10]. وهذا كثير – عدم مطابقة اسم الإشارة للمخاطب– مع أسمار الإشارة.

أمّا مطابقة العدد فالمراد منها تطابق الجزأين – اسم الإشارة والمشار إليه– من حيث الإفراد أو التثنية أو الجمع[11]، وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يمكن الإخلال بها؛ لأنّ إسقاطها يؤدي إلى تفكيك الصلة التي تربط بين المتطابقين، ومن ثَمَّ تُبعثر أجزاء التركيب النحوي، فلا يُفهم المعنى. ولأسماء الإشارة أهمية كبيرة في هذه المطابقة، إذ يتطابق اسم الإشارة مع المشار إليه من حيث إفراده، أو تثنيته، أو جمعه، سواء أ تاليًا كان المشار إليه أم مقدمًا، وحسيّةً كانت الإشارة أم معنويّة، نحو قوله (ع): ((امْلِكُوا عنِّي هذَا الْغُلاَمَ لاَ يَهُدَّنِي، فَإِنَّنِي أَنْفَسُ بِهذَيْنِ –يَعْنِي الحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ(عليهما السلام)– عَلَى الْمَوْتِ))[12]، ((إِنَّ هذِهِ الْقُلُوبَ تَمَلُّ كَمَا تَمَلُّ الأَبْدَانُ، فَابْتَغُوا لَهَا طَرَائِفَ الْحِكْمَةِ)) [13] فمن المتعارف عليه أنّ (هذه)

---

(1) ينظر : التوطئة : 179.
(2) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 211.
(3) ينظر : الخلاصة النحوية : 95-96.
(4) ينظر : الدلالة السياقية : 403-404 ، والقرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش : 93، وقرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية : 277.
(5) ينظر : الخلاصة النحوية : 96.
(6) نهج البلاغة : 217 .
(7) المصدر نفسه : 544.
(8) المصدر نفسه : 665.
(9) المصدر نفسه : 684.
(10) المصدر نفسه : 356.
(11) ينظر : الخلاصة النحوية : 95.
(12) نهج البلاغة : 524.
(13) المصدر نفسه: 730.

تختص بالإشارة إلى المفردة المؤنثة وإلى الجمع المؤنث، وكذلك (تلك). وتنبغي الإشارة إلى أنّ هذه المطابقة لا تُهدر إلّا عند استعمال الألفاظ الموحّدة بين المفرد والمثنى والجمع–ولم يرد هذا في النهج–كقوله تعالى ﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ الآية/68 من سورة الحجر، قال الزجاج: ((الضيف يوحَّدُ وإنْ وُصِفَتْ به الجماعة، تقول: هذا ضيف، وهَذَان ضيف وهُؤُلَاءِ ضيف))[1]، وعند غياب المطابقة يُستدلّ على المعنى من طريق دلالة السياق[2].

أمّا مطابقة النوع فتعني مطابقة الجزأين من حيث التذكير والتأنيث[3]، وذكر براجشتراسر أنّ الأسماء في العربية تنقسم أكثرها إلى مذكر ومؤنث، ويرتبط كل واحد منهما مع صنفه من طريق الإتباع – ويقصد به المطابقة – فهو القاعدة التي تمنع مطابقة المذكر للمؤنث فلا يطابق المذكر إلّا المذكر، ولا يطابق المؤنث إلّا المؤنث[4]. وتدخل أسماء الإشارة ضمن هذا النوع من المطابقة باستثناء (هؤلاء) فهو يدل على الجمع المذكر والمؤنث، ولم يرد في النهج إلّا مشيرًا إلى المذكر، ومنه قوله (ع): ((أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيَظْهَرَنَّ هؤُلَاءِ الْقَوْمُ عَلَيْكُمْ، لَيْسَ لأَنَّهُمْ أَوْلَى بِالْحَقِّ مِنْكُمْ، وَلَكِنْ لإِسْرَاعِهِمْ إِلَى بَاطِلِ صَاحِبِهِمْ، وَإِبْطَائِكُمْ عَنْ حَقِّي))[5]، أمّا إشارته إلى جمع الإناث فنحو قوله تعالى ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ الآية/71 من سورة الحجر. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النوع من المطابقة جائز فيه الترخّص، فيُشار إلى المؤنث باسم الإشارة الدال على المذكر، كقوله (ع) حينما قَدِم عليه شخصٌ حاملٌ شيئًا بيده: ((أَصِلَةٌ، أَمْ زَكَاةٌ، أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَذلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ! فَقَالَ: لاَ ذَا وَلاَ ذَاكَ، وَلكِنَّهَا هَدِيَّةٌ، فَقُلْتُ: هَبِلَتْكَ الْهَبُولُ أَعَنْ دِينِ اللهِ أَتَيْتَنِي لِتَخْدَعَنِي؟))[6] فيلاحظ أنّ المشار إليه (الصلة والزكاة والصدقة) وكلّها مؤنث تأنيثًا لفظيًا، ومع ذلك لم يقل: فتلك محرمة علينا، وكذلك لم يُجبه المقابل بـ: لا ذي أو لا تي ولا تيك، وإنّما كلاهما ذكر اسم الإشارة دالًا على المذكر مع المشار إليه المؤنث. والدكتور أحمد مختار عمر صرح بأنّ المطابقة واجبة بين اسم الإشارة والمشار إليه[7]. ويمكن القول إنّ الإشارة هنا حملٌ على المعنى كما ذهب إليه بعض النحويين[8]، والتقدير: فذلك الأمر محرم علينا أهل البيت.

أمّا مطابقة التعيين فتكون من حيث التعريف والتذكير[9]، وقد أجمع النحويون على أنّ أسماء الإشارة من المعارف[10]، فهي تشير إلى معرفة، نحو قوله (ع) في كتاب كتبه يوصي به بما يُعمل بأمواله: ((هذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِب أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي مَالِهِ، ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ، لِيُولِجَنِي بِهِ الْجَنَّةَ، وَيُعْطِيَنِي الأَمَنَةَ))[11]، وقد يكون المشار إليه نكرة، وهنا تُهدر مطابقة التعيين بين اسم الإشارة والمشار إليه، ومثاله قوله (ع): ((هذَا أَمْرٌ ظَاهِرُهُ إِيمَانٌ، وَبَاطِنُهُ عُدْوَانٌ، وَأَوَّلُهُ رَحْمَةٌ، وَآخِرُهُ نَدَامَةٌ)) [12]. ويكون هذا فيما إذا كان المشار إليه تاليًا لاسم الإشارة وليس دائمًا، أمّا إذا كان المشار إليه مقدمًا على اسم الإشارة فلا تُهدر بينهما مطابقة التعيين، وهي معرّفة مطلقًا، ومنه قوله (ع): ((وَاللهِ لَدُنْيَاكُمْ هذِهِ أَهْوَنُ فِي عَيْنِي مِنْ عِرَاقِ خِنْزِير فِي يَدِ مَجْذُوم)) [13].

وتجدر الإشارة –هنا– إلى أنّ وظيفة المطابقة لا يقتصر على رفع اللبس بين المعاني فحسب، بل يُعين على إظهار العلاقة بين الكلمات، وبإزالة المطابقة عن الكلمات يخرج الكلام عن حدود الفهم وحينئذٍ لا يكون مفيدًا[14]. كما أنّه

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 182/3.
(2) ينظر : قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية : 236.
(3) ينظر : الخلاصة النحوية : 95.
(4) ينظر : التطور النحوي : 113.
(5) نهج البلاغة : 253.
(6) المصدر نفسه :556.
(7) ينظر : معجم الصواب اللغوي : 892/2.
(8) ينظر : مغني اللبيب : 888/1 ، والنحو والدلالة : 202.
(9) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 211.
(10) ينظر : المقتضب : 279/4، والأصول في النحو : 26/1 ، وشرح الكافية الشافية : 222/1، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 104) : 569، واللمحة في شرح الملحة : 124/1.
(11) نهج البلاغة : 660.
(12) المصدر نفسه : 312.
(13) المصدر نفسه : 764.
(14) ينظر : المعنى وظلال المعنى : 336.

لا يمكن إهدار المطابقة إلّا عند أمن اللبس، اعتمادًا على قرائن السياق الأخرى التي تكفل حفظ المعنى[1]، ولا يُشترط أن تكون المطابقة بالأنواع كلّها أجمع لتقوية الصلة بين المتطابقين وإنّما يُكتَفى بنوع واحد في تحقيق الغاية المقصودة منها[2].

يتضح ممّا تقدم أنّ لقرينة المطابقة أهمية في بيان المعنى النحوي والدلالي، إذ تقوى الصلة بين المتطابقين وتتوثق بينهما في التركيب، والإخلال بها يؤدي إلى تفكيك بناء الجملة وتكوين كلمات مبعثرة لا معنى لها.

4/ قرينة الربط:

وهي قرينة لفظية تدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر[3]، وتُعد هذه القرينة سمة غالبة في التركيب النحوي، ويُعتمد عليها في التحليل النحوي، فهي التي تربط بين أجزاء السياق[4]، وتجعل السياق متماسكًا في العبارة الواحدة، وذا جمل محكمة الصياغة [5]، لأنّ ترابط الكلم – كما عبّر عنه الجرجاني– يأخذ بعضه بحجز بعض[6]، لذا فالربط له أهمية كبيرة في توضيح المعنى النحوي، والإخلال به أو إهماله يؤدي إلى تكوين تركيب نحوي مفكك العرى، سيّء السبك، غير مقبول من الناحية النحوية والدلالية[7]. وهذه القرينة تعمل على إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق بوساطة إحدى الوسائل اللفظية التي تُعين على الوصول إلى هذه الغاية[8].

وقد عرف علماء العربية القدماء وظيفة الترابط في الكلام، بيد أنّ بعضهم لم يصرح بمصطلح الربط، ولكنهم تطرقوا إلى تعلّق الكلام بعضه ببعض، إذ يقول سيبويه ((وسألت الخليل عن قوله جل وعز: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ فقال: هذا كلام معلقٌ بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقةً بالكلام الأول))[9]، وتابعه المبرد في ذاك حينما تحدّث عن الضمير العائد وقد وصفه بالمرجع[10]، ويبدو لي أن ابن السراج أول من استعمل مصطلح الربط في الجملة بقوله: ((واعلم: أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع, إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسمًا باسم: جاءني زيد وعمرو, أو فعلًا بفعل أو فعلا باسم أو على كلام تام, أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدًا))[11]، وسار على خطاهم مَن تبعهم مِن النحويين، لكنهم لم يتعدوا حدود الربط بالضمير أو الحرف[12]. وأغلب الظن أنّ ابن هشام هو أول من فصّل القول في روابط الجملة وبيان أنواعها[13].

ولأسماء الإشارة أهمية كبيرة في ربط الكلام وحفظ المعنى، والصلة بين الربط باسم الإشارة والمشار إليه وطيدة، فهي تربط بين الجزء الواقع فيه اسم الإشارة والمشار إليه[14]، ولوجوب مجيء اسم لإشارة رابطًا فلا بُدَّ من وقوعه في المواضع الآتية[15]:

1/ وضع اسم الإشارة موضع ضمير الفصل: وهذا الموضع لم يرد في نهج البلاغة أبدًا، إلّا أنّه ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى﴿يَا بَنِي آَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآَتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آَيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ الآية/26 من سورة الأعراف.

([1]) ينظر : قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية : 224.
([2]) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 212.
([3]) ينظر : المصدر نفسه : 213 ، والقرينة في اللغة العربية : 113.
([4]) ينظر : القرينة في اللغة العربية : 112 ، ونظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : 158.
([5]) ينظر : الخلاصة النحوية : 88 .
([6]) ينظر : دلائل الإعجاز : 370 ، والخلاصة النحوية : 88.
([7]) ينظر : الخلاصة النحوية : 88 ، والمعنى وظلال المعنى : 337
([8]) ينظر : البيان في روائع القرآن : 109.
([9]) كتاب سيبويه : 3/63-64. والآية (36) من سورة الروم.
([10]) ينظر : المقتضب : 1/18-19.
([11]) الأصول في النحو : 1/42.
([12]) ينظر : علل النحو : 1/372، وسر صناعة الإعراب : 1/251-253، ودلائل الإعجاز :214 ،227 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 440،451، ونتائج الفكر : 136 ،162 ،322، واللمحة في شرح الملحة: 1/379 ، 2/882.
([13]) ينظر : مغني اللبيب : 1/647-652.
([14]) ينظر : القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش : 159.
([15]) ينظر : الخلاصة النحوية : 92.

2/ وضع اسم الإشارة للإشارة إلى مضمون قول أو حدث: وهو أن تُلخص الإشارة قولًا أو حدثًا سابقًا فيُربط بين الإشارة وبينه برباط السببية، نحو قوله (ع): ((فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُل وَسَمَّوْهُ إِمَامًا كَانَ ذلِكَ لله رِضًى))[1]، فالإشارة إلى حدث سابق وهو اجتماع الناس، وقوله (ع) عند حديثه عن النبي والقرآن: ((فَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالنُّورِ الْمُقْتَدَى بِهِ. ذلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ، وَلَنْ يَنْطِقَ)) [2]، إشارة منه إلى قول سابق ألا وهو (تصديق الذي بين يديه، والنور المقتدى به).

3/ المعاقبة بين اسم الإشارة وضمير الشأن: يكثُر هذا الموضع في خطب الإمام علي (ع)، نحو قوله(ع) لغالب ابن صعصعة أبي الفرزدق سائلًا إياه عن إبِلِه: ((مَا فَعَلَتْ إِبِلُكَ الْكثِيرَةُ؟ قال: ذَعْذَعَتْها الحُقُوقُ يا أمير المؤمنين فَقَال (عليه السلام): ذَاكَ أَحْمَدُ سُبُلِهَا))[3]، فالإشارة هنا في قوة ضمير الشأن فكأنّ العبارة (إنّه أحمدُ سبلها) وقوله (عليه السلام): ((وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ(صلى الله عليه وآله) فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا هذِهِ الرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: «هذَا الشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ، وَتَرَى مَا أَرَى، إِلاَّ أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيّ، وَلكِنَّكَ وَزِيرٌ، وَإِنَّكَ لَعَلَى خَيْر))[4]، أي: (إنّه الشيطان) فالإشارة رابطة هنا كربط ضمير الشأن[5]. ويرى الباحث أنّ الإشارة هنا يمكن أن تكون إشارة إلى قولٍ أو حدثٍ سابقٍ، فتكون إشارة إلى ما حدث لإبِلِ أبي الفرزدق، مثلما تكون إشارة إلى الرنة التي سمعها الإمام(ع). وتجدر الإشارة إلى أن الإشارة الحسية – على الرغم من اهتمام النحويين بها– إلّا أنّها ليس لها شأنٌ كبيرٌ في تحقيق الترابط بين الجمل المكونة لنص الخطاب، إنّما تكون ذات شأن ترابطي متى ما كان المشار إليه حاصلًا في المقال بتقدمه في الذكر، وهذا لا يتحقق إذا ما كانت الإشارة حسية والمشار إليه حضوريًا[6].

وغالبًا ما يكون اسم الإشارة –عند الربط– عائدًا على مبتدأ[7]، نحو قوله (ع): ((فَهُمْ لُمَةُ الشَّيْطَانِ، وَحُمَةُ النِّيرَانِ أُولئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلاَ إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ)) [8]، وقد خص بعضهم الربط بالإشارة بعودته إلى المبتدأ الموصول أو الموصوف، والإشارة للبعيد[9]، والباحث لا يؤيد هذا التخصيص، فكثيرًا ما يرد الربط باسم الإشارة الدال على البعيد من غير أن يكون المبتدأ موصولًا أو موصوفًا، ومنه قوله (ع): ((شَرُّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيرًا، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ، فَلاَ يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً، فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَئِمَةِ، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ، وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلَفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَاذِهِمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ وَ آثَامِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يُعَاوِنْ ظَالِمًا عَلَى ظُلْمِهِ، وَلاَ آثِمًا عَلَى إِثْمِهِ، أُولئِكَ أَخَفُّ عَلَيْكَ مَؤُونَةً)) [10] فالإشارة عائدة إلى قوله (خير الخلف) من غير أن تكون مبتدأ. ومنه أيضًا قوله (ع): ((وَتَعَهَّدْ أَهْلَ الْيُتْمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ فِي السِّنِّ مِمَّنْ لاَ حِيلَةَ لَهُ، وَلاَ يَنْصِبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ، وَذلِكَ عَلَى الْوُلاَةِ ثَقِيلٌ، وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ)) [11]، ويلاحظ هنا اجتماع رابطين وهما الفاء واسم الإشارة وباجتماع رابطين تأكيد للربط وتقوية له[12]، فالإشارة عائدة إلى لفظ التعهد، ولم يكن موصولًا أو صفة. وورد مثل ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ الآية/36 من سورة الإسراء، ومنه أيضًا قوله تعالى –وقد اقتبسه الإمام علي (عليه السلام)– عند حديثه عن التوبة[13]– ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾ الآية/71 من سورة

([1]) نهج البلاغة : 583.
([2]) المصدر نفسه : 377.
([3]) المصدر نفسه : 811.
([4]) المصدر نفسه : 490.
([5]) ينظر : الخلاصة النحوية : 92.
([6]) ينظر : أصول تحليل الخطاب : 1068/2.
([7]) ينظر : شرح ابن عقيل : 165/1 ، والرابط وأثره في التراكيب العربية : 156.
([8]) نهج البلاغة : 502.
([9]) ينظر : ارتشاف الضرب : 1116/3، والمدارس النحوية(شوقي ضيف) : 318، والرابط وأثره في التراكيب العربية : 156، وأثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط : 229.
([10]) نهج البلاغة : 665.
([11]) المصدر نفسه : 676.
([12]) ينظر : الرابط وأثره في التراكيب في العربية : 137.
([13]) نهج البلاغة : 744.

النساء، فاسم الإشارة هنا عائد إلى موصول ليس مبتدأً. وذكر بعضهم أنّ الربط باسم الإشارة لا يكون إلّا بالاسم الدال على البعيد فيمتنع الربط حينما تكون الإشارة إلى القريب[1]، وإنّما كان لاسم الإشارة هذا الموقع –الربط– ولم يكن للضمير؛ لأنّ الأخير ليس فيه دلالة على البعد[2]. بيد أنّ الشلوبين صرح بأنّ اسم الإشارة قد يسدّ مسدّ المضمر[3]. و د. تمّام حسان أكّد إمكانية استبدال ضمير الغائب باسم الإشارة في كل موقع يربط فيه بين عناصر الجملة، وإن كانت الإشارة دالة على الحضور وإشارتها إلى مذكور سابق، ومثّل لذلك بـ(أولئك وذلك) [4]، والباحث يؤيد ما ذهب إليه د. تمّام، ويُضيف إلى ما ذكره أمثلة تبيّن إمكانية الربك باسم الإشارة الدال على القريب، نحو قوله(ع) في الخوارج لما سمع قولهم لا حكم إلاّ لله: ((كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ! نَعَمْ إِنَّهُ لا حُكْمَ إِلاَّ لله، ولكِنَّ هؤُلاَءِ يَقُولُونَ :لاَ إِمْرَةَ)) [5]، ومنه أيضًا قوله (عليه السلام) موصيًا ابنه الحسن (عليه السلام): ((فَإِنَّ الَّذِي فِي يَدِكَ مِنَ الدُّنْيَا قَدْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ قَبْلَكَ، وَهُوَ صَائِرٌ إِلَى أَهْلٍ بَعْدَكَ، وَإِنَّمَا أَنْتَ جَامِعٌ لأَحَدِ رَجُلَيْنِ: رَجُل عَمِلَ فِيمَا جَمَعْتَهُ بِطَاعَةِ اللهِ فَسَعِدَ بِمَا شَقِيتَ بِهِ، أَوْ رَجُل عَمِلَ فِيهِ بِمَعْصِيَةِ اللهِ فَشَقِيَ بِمَا جَمَعْتَ لَهُ، وَلَيْسَ أَحَدُ هذَيْنِ أَهْلًا أَنْ تُؤْثِرَهُ عَلَى نَفْسِكَ)) [6]، فيلاحظ – في كلا الشاهدين– إمكانية استبدال الضمير الغائب باسم الإشارة. يتّضح مما تقدّم أن الربط باسم الإشارة لا يختص بكون المبتدأ موصولًا أو موصوفًا، وأنّه ليس شرطًا أن يكون أسم الإشارة دالًا على البعيد، وإنّما يرد الربط باسم الإشارة الدال على القريب أيضًا. وصرح أحد المحدثين بأنّ الربط باسم الإشارة غير مطرد، فلا يقال: محمد قام هذا، ولا المحمدون خرج أولئك، وأكّد أنّ المطرد هو الربط بالضمير[7]. والذي يبدو لي أنّ ربط الضمائر لا يكون – في ما ذكره من الأمثلة – إلّا بالضمائر المتصلة ؛ إذ لا يمكن أن يقال: محمد قام هو، ولا المحمدون خرج هؤلاء، لذلك امتنع الربط – في مثل هذا– باسم الإشارة، ولعل ذلك عائد إلى تنوّع الضمائر وهو مما تنماز به الضمائر في الربط من غيرها من وسائل الربط، ويمكن القول إنّ اسم الإشارة لا يكسب وظيفة الربط إلّا في حالتين مجتمعتين:

- أن يكون عائدًا إلى قول أو حدث متقدّم في الذكر.
- إمكانية استبدال الضمير الغائب المنفصل فقط باسم الإشارة.

5/ قرينة التنغيم:

يُعدّ التنغيم الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق، فالجمل العربية تقع في موازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية وتكون ذات أشكال محددة[8]. ومن المعلوم أنّ التنغيم يكون في الكلام المنطوق، وهو يقوم بدور دلالي يهدي إلى تفسير الجملة وينوّع هذا التفسير من نغمة الإثبات إلى الاستفهام إلى غير ذا وذاك، وهو بهذا التنويع يكشف عن المعنى الدلالي[9]. والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، إلّا أنّ التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة ؛ لأنّ استعمال التنغيم أكثر من استعمال الترقيم[10]. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن – هنا– هو: هل عرف علماء العربية القدماء هذه الظاهرة ؟ ويمكن بيان ذلك من طريق عرض آراء المحدثين:

اختلفت آراء المحدثين في معرفة القدماء ظاهرة التنغيم، فمنهم من ذهب إلى أنّ العرب القدماء لم يعنوا بدراستها ولم يلتفتوا إليها[11]، إذ يقول د. تمّام حسان ((ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن دراسة النبر، ودراسة التنغيم في العربية الفصحى يتطلب شيئا من المجازفة، ذلك؛ لأن العربية الفصحى لم تعرف هذه الدراسة في قديمها ولم يسجل لنا القدماء شيئا

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 1116/3 ، ومغني اللبيب : 694/1.
(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 1116/3، وأثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط : 229.
(3) شرح المقدمة الجزولية : 910/3.
(4) ينظر : البيان في روائع القرآن : 121.
(5) نهج البلاغة : 146.
(6) المصدر نفسه : 804.
(7) ينظر : الرابط وأثره في التراكيب في العربية : 156.
(8) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 226.
(9) ينظر : النحو والدلالة : 150.
(10) اللغة العربية معناها ومبناها : 226-227.
(11) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 163، والتطور النحوي :72،ودراسات في فقه اللغة : 197، و ظاهرة التنغيم في التراث العربي: 80.

عن هاتين الناحيتين))[1]. وبراجشتراسر يقصر هذه الدراسة على أهل التجويد والأداء فيقول: ((إننا نتعجب كل العجب من أنّ النحويين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلًا غير أنّ أهل التجويد رمزوا إلى ما يشبه النغمة))[2]، وهذا التصريح مردود؛ لأنّ المتعارف عليه عند الجميع أنّ النحويين والقرّاء كان أغلبهم من أهل التجويد والأداء، فكيف لا يعرفون النغم![3]. وتابعهم د. محمد الأنطاكي، إذ نفى ظاهرة التنغيم عند القدماء وعدّها مجهولة ؛ لأنّهم لم يشيروا إليها في كتبهم[4]. ويرى الباحث أن كلَّ ما صُرِح به عن عدم ادراك القدماء لظاهرة التنغيم باطل، ويبدو أنّهم أرادوا أن يجعلوها مثلبة على علماء العربية القدماء، ومنقبة لهم وللمحدثين من أهل الغرب، والدليل على ذلك أن هناك نحويين محدثين خُلَّص أكدوا أنّ القدماء عرفوا مصطلح (النغم) وأهميته في السياقات التنظيمية للمتكلم، وفي أدائه وظيفة القرينة النحوية[5]، وذكرت بعض المراجع تعريف الفارابي للنغم في كتابه (الموسيقى الكبير)، إذ يقول: ((والنغم، الأصوات المختلفة في الحدّة والثقل التي تتخيل أنّها ممتدة)) [6]. ويشير ابن جني عند حديثه عن حذف الصفة ودلالة الحال عليها إلى أنّ سيبويه قد عرف هذه الظاهرة بقوله (سير عليه ليل) [7]، فضلًا عن تعبير سيبويه عن التنغيم بكلمة الترنّم[8]، إذ يقول في باب الندبة ((اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها)) [9]. وذكر ابن جني أنّ علم الأصوات له تعلّق ومشاركة للموسيقى لما فيها من صنعة الأصوات والنغم[10]. يتّضح ممّا تقدم أن النغم عند القدماء هو التنغيم عند المحدثين، وكلاهما يدلّ على مدلول واحد وهو تلحين الكلام.

وقد عرّفه المحدثون بأنّه التغيير الذي يطرأ على الكلام ارتفاعًا وانخفاضًا لغرض تغيير الدلالة[11]. وهو لا يغيّر الدلالة المعجمية، إنّما يغير الدلالة الأسلوبية، واصطلح عليه بعضهم (موسيقى الكلام) [12]، وهذا التغيير أو التنوع الموسيقي يعطي الكلام روحا ويكسبه معنى يدل على الحالة النفسية للمتكلم، ويُعدّ عاملًا مهمًا من عوامل توضيح المعنى وتفسيره، وتمييز أنماط الكلام بعضها من بعض[13]. ونظرًا إلى ما يؤديه التنغيم –في كثير من الأحيان– من وظيفة فقد استُغني به عن الأداة في بعض المواضع[14]، ومن ذلك قوله (ع) حينما صعق أحد أصحابه وهو يصف المتقين: ((هكَذَا تَصْنَعُ الْمَوَاعِظُ البَالِغَةُ بِأَهْلِهَا؟))[15]، فمن طريق التنغيم عُرِف أن الموضع للاستفهام الإنكاري، واستُغني عن ذكر الأداة بالتنغيم. ومنه أيضًا ما ذكره عن أحد أصحابه أنّه شكا إلى الإمام (عليه السلام) تخلي أخيه عن الدنيا فأمر الإمام (عليه السلام) بإحضاره فقال (عليه السلام) له: ((يَا عُدَيَّ نَفْسِهِ! لَقَدِ اسْتَهَامَ بِكَ الْخَبِيثُ! أَمَا رَحِمْتَ أَهْلَكَ وَوَلَدَكَ! أَتَرَى اللهَ أَحَلَّ لَكَ الطَّيِّبَاتِ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ تَأْخُذَهَا! أَنْتَ أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ ذلِكَ! قال: يا أمير المؤمنين، هذا أنت في خشونة ملبسك وجُشوبة مأكلك! قال: وَيْحَكَ، إِنِّي لَسْتُ كَأَنْتَ، إِنَّ اللهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلى أَئِمَّةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعَفَةِ النَّاسِ، كَيْلاَ يَتَبَيَّغَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ!))[16]، فبالتنغيم عُرِف أنّ الإشارة بـ(هذا) لم تكن للاستفهام، أو التقرير، إنّما للتعجب من حال الإمام (عليه السلام) وزهده في الدنيا. ويمكن توضيح وظيفة التنغيم في بيان التركيب النحوي للجملة، ومعرفة الموقع الإعرابي لعناصرها المتكونة منها،

([1]) مناهج البحث في اللغة : 163-164 ، والتنغيم ودلالته في العربية : 37.
([2]) التطور النحوي : 72.
([3]) ينظر : ظاهرة التنغيم في التراث العربي : 81.
([4]) ينظر : دراسات في فقه اللغة : 197.
([5]) ينظر : الأصوات اللغوية (د.عبد القادر) : 255 ، والمعنى وظلال المعنى : 346-347، والتنغيم في إطار النظام النحوي : 287-292.
([6]) الموسيقى الكبير : 109، وينظر : الصوت والمعنى في الدرس اللغوي : 404، والأصوات اللغوية (د.عبد القادر) : 255.
([7]) ينظر : كتاب سيبويه : 220/1، والخصائص : 551.
([8]) ينظر :التنغيم في إطار النظام النحوي : 291.
([9]) كتاب سيبويه : 220/2.
([10]) ينظر : سر صناعة الإعراب : 9/1.
([11]) ينظر : علم الأصوات : 533، ومناهج البحث في اللغة : 164، والتنغيم ودلالته في العربية : 36.
([12]) ينظر : علم الأصوات : 533، والتنغيم ودلالته في العربية : 36.
([13]) علم الأصوات : 533.
([14]) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 227 ، والمعنى وظلال المعنى : 347.
([15]) نهج البلاغة : 499.
([16]) نهج البلاغة : 526.

ففي قوله (عليه السلام): ((يَاقَوْمِ، هذَا إِبَّانُ وُرُودِ كُلِّ مَوْعُود)) [1] فمن سكت بعد لفظة (هذا) ثم أكمل كلامه عُلِم أنّ اسم الإشارة يُشير إلى حدث سابق. أمّا من لم يقف على اسم الإشارة وجعل كلامه متواصلًا يُفهم من كلامه أنّ الإشارة إلى الوقت، وهذا ما قصده الإمام (عليه السلام) في قوله، فيتّضح هنا الشأن المهم الذي يؤديه التنغيم في بيان المعنى الدلالي. ومنه أيضًا قوله (عليه السلام) في فضل القرآن: ((ذلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ، وَلَنْ يَنْطِقَ))[2].

الشكل (أ) الشكل (ب)

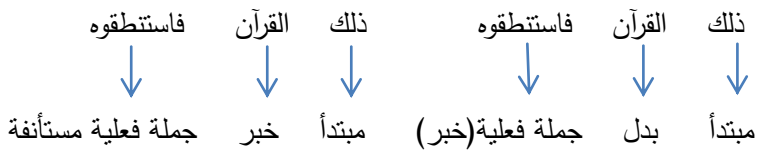

فيُلاحظ أنّه من طريق التنغيم يمكن معرفة التركيب النحوي للجملة، وتُحدد عناصرها، فالتنغيم المعين لها يدل على أنّ الجملة مكونة من جملة واحدة كبرى كما في الشكل (أ)، أو مكونة من جملتين كما في الشكل (ب)[3].

الخلاصة:

هذا بيان للقرائن اللفظية وعلاقتها بأسماء الإشارة في الخطاب العلوي المقدس، يوضح أهمية القرينة اللفظية وشأنها في توضيح المعنى النحوي والدلالي لاسم الإشارة، فضلًا عن بيان الموقع الإعرابي والتركيبي له، فمن طريق قرينة الإعراب والمطابقة يتوصل إلى الموقع الإعرابي لاسم الإشارة – على الرغم من بنائه–، ومن طريق قرينة الرتبة والربط والتنغيم يتوصل إلى التركيب النحوي لاسم الإشارة في الجملة، وتساعد بعض القرائن اللفظية على توثيق الصلة بين أجزاء الكلام فتحكم بذاك صياغة الجمل وتجعل السياق متماسكًا وتقوي سبكه، وهذه وظيفة المطابقة، وقرينة الربط؛ إذ تُعد أسماء الإشارة من أهم وسائل الربط في الكلام، فضلًا عن أهميتها في حفظ المعنى، فهي تساعد على انتعاش الذاكرة، وتُغني عن إعادة ذكر اللفظ أو تكرار سياق كامل. وقد حاول البحث استعراض آراء النحويين – قدماء ومحدثين– في بيان أهمية القرائن اللفظية مع أسماء الإشارة، والتركيز على وظيفتها النحوية.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- نهج البلاغة.

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي(745هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي– القاهرة، 1998م.
2. الأصوات اللغوية: د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء– عمّان، 2010م.
3. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: محمد الشاوش، مؤسسة العربية– تونس، 2001م.
4. الأصول في النحو: أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1999م.
5. إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(1403هـ)، ط4، دار اليمامة– دمشق– بيروت، دار ابن كثير– دمشق – بيروت، 1415هـ.
6. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمعنى: د. فاضل مصطفى الساقي، تقديم: أ.د. تمّام حسان، مكتبة الخانجي– القاهرة، 1977م.

(1) المصدر نفسه : 356.
(2) المصدر نفسه : 377.
(3) ينظر : النحو الدلالة : 150-152.

7. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري(577هـ)، تح: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، 2002م.
8. البيان في روائع القرآن: د. تمّام حسان، عالم الكتب– بيروت، 1993م.
9. التطور النحوي: براجشتراسر، أخرجه وصححه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1994م.
10. التوطئة: أبو علي الشلوبيني(654هـ)، تح: د. يوسف أحمد المطوع، ط2، دار الكتب– الكويت، 1981م.
11. الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرائي، ط3، دار الفكر– عمّان، 2009م.
12. الخصائص: أبو الفتح، عثمان بن جني (392هـ)، تح: محمد علي النجار، ط2، عالم الكتب– بيروت، 2010م.
13. الخلاصة النحوية: د. تمّام حسان، ط2، عالم الكتب– القاهرة، 2005م.
14. دراسات في فقه اللغة: محمد الأنطاكي، ط4، دار الشرق– بيروت، 1969م.
15. الدلالة السياقية عند اللغويين: أ.د. عواطف كنوش المصطفى، دار السياب– لندن، 2007م.
16. دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن حمد الجرجاني (471هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط3، مكتبة المدني– القاهرة ودار المدني– الرياض، 1992م.
17. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح، عثمان بن جني (392هـ)، تح: د. حسن هنداوي، ط2، دار القلم – دمشق، 1993م.
18. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، 2009م.
19. شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين، علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي(900هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، 1998م.
20. شرح الكافية الشافية: أبو عبد لله جمال الدين محمد بن عبد الله بن ماك الطائي الجيّاني (672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون – الرياض، د.ت.
21. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (646هـ)، تح: أ.د إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – القاهرة، 2013م.
22. شرح المقدمة الجزولية: أبو علي، عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (654هـ)، تح: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشيد – الرياض، 1993م.
23. الصوت والمعنى في الدرس اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث: د. تحسين عبد الرضا الوزّان، دار دجلة– عمّان، 2011م.
24. علل النحو: أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق(381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد– الرياض، 1999م.
25. علم الأصوات: د. كمال بشر، دار غريب– القاهرة، 2000م.
26. القرينة في اللغة العربية: د. كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة– عمّان، 2009م.
27. الكافية في علم النحو: جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الأسنوي المالكي، ابن الحاجب(646هـ)،تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب–القاهرة،2010م.
28. كتاب سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسيبويه(180هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1988م.
29. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(616هـ)، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، 1995م.

30. اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمّام حسان، ط6، عالم الكتب– القاهرة، 2006م.
31. اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله شمس الدين، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ(720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– الرياض، 2004م.
32. المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، ط7، دار المعارف– القاهرة، 1992م.
33. مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(616هـ)، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي– بيروت، 1992م.
34. معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج(311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب– بيروت، 1988م.
35. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: د. أحمد مختار عمر وآخرون، عالم الكتب– القاهرة، 2008م.
36. المعنى وظلال المعنى: د. محمد محمد يونس، ط2، دار المدار الإسلامي– ليبيا، 2007.
37. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام(761هـ)، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر– دمشق، 1985م.
38. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (538هـ)، تح: د. علي بو ملحم، ط3، مكتبة الهلال– بيروت، 1993م.
39. المقتضب:أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، الأهرام– القاهرة، 1994.
40. مناهج البحث في اللغة: د. تمّام حسان، مكتبة الأنجلو– القاهرة، 1990م.
41. الموسيقى الكبير: أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي(350هـ)، تح: غطاسة عبد الملك، د.ط، خشبة– القاهرة، د.ت.
42. نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(581هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية– بيروت،1992م.
43. نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواري، د. ط، دار الفارس– عمّان، 2006م.
44. النحو والدلالة: د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط2، دار غريب– القاهرة، 2005م.
45. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان– بيروت، 1997م.

الرسائل الجامعية والأطاريح:

1. أثر القرينة في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب/ جامعة الكوفة، 2010م.
2. دلالة السياق: ردّة الله بن ردّة بن ضيف الله الطلحي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية/ جامعة أم القرى، 1418هـ.
3. قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية: أمل باقر عبد الحسين جبارة، رسالة ماجستير، كلية الآداب/جامعة الكوفة، 2008م.
4. قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم (دراسة نظرية تطبيقية): محمد بن صالح، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010م.
5. القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش: قصي سمير عبيس العزاوي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية/جامعة المستنصرية، 2013م.

البحوث والدوريات:

1. التنغيم في إطار النظام النحوي: د. أحمد أبو اليزيد علي الغريب، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، مج: 10، ع: 14، 1996م.
2. التنغيم ودلالته في العربية: يوسف عبد الله الجوارنة، مجلة الموقف الأدبي، سوريا، مج:31، ع: 369، 2002م.
3. جوانب تركيبية في تفسير مجمع البيان: خليل خلف بشير العامري، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مج: 18، ع: 2، 2010م.
4. الرابط وأثره في التراكيب العربية: د. حمزة عبد الله النشرتي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– الرياض، س: 17، ع: 67و68، 1985م.
5. رتبة التقديم في القرآن الكريم: عبد الجواد البيضاني، مجلة المصباح، العتبة الحسينية المقدسة، ع: 4، 2011م.
6. ظاهرة التنغيم في التراث العربي: هايل محمد الطالب، التراث العربي، مج:23، ع:2003،91م.
7. القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي: د. تمّام حسان، مجلة اللسان العربي، المملكة العربية، مج:11، 1384هـ –1974م.